

- وبمقتضى المرسوم رقم 74-174 المؤرخ في 3 شعبان عام 1394 الموافق 21 غشت سنة 1974 والمتضمن تنظيم الدراسات قصد الحصول على شهادة طبيب بيطري، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم رقم 74-200 المؤرخ في 14 رمضان عام 1394 الموافق أول أكتوبر سنة 1974 والمتضمن إنشاء شهادة دكتور في العلوم الطبية،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 8 رمضان عام 1435 الموافق 6 يوليو سنة 2014 والمتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-275 المؤرخ في 19 ذي القعدة عام 1442 الموافق 30 يونيو سنة 2021 والمتضمن تعيين الوزير الأول،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-281 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1442 الموافق 7 يوليو سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97-291 المؤرخ في 22 ربيع الأول عام 1418 الموافق 27 يوليو سنة 1997 والمتضمن إنشاء شهادة الدراسات المتخصصة في العلوم الطبية،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99-257 المؤرخ في 8 شعبان عام 1420 الموافق 16 نوفمبر سنة 1999 الذي يحدد كليات إنشاء وحدات البحث وتنظيمها وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماجستير وشهادة الدكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-231 المؤرخ في 23 شوال عام 1431 الموافق 2 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-109 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 17 مارس سنة 2013 الذي يحدد كليات إنشاء فرقة البحث وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 16-176 المؤرخ في 9 رمضان عام 1437 الموافق 14 يونيو سنة 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة العليا،

مرسوم تنفيذي رقم 22-208 مؤرخ في 5 ذي القعدة عام 1443 الموافق 5 جوان سنة 2022، يحدد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 5-112 و141 (الفقرة 2) منه،
- وبمقتضى الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بالإيداع القانوني،
- وبمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،
- وبمقتضى الأمر رقم 03-07 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق ببراءات الاختراع،
- وبمقتضى القانون رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المعدل،
- وبمقتضى المرسوم رقم 71-219 المؤرخ في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة مهندس، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم رقم 71-275 المؤرخ في 15 شوال عام 1391 الموافق 3 ديسمبر سنة 1971 والمتضمن إحداث شهادة الدروس الطبية الخاصة،
- وبمقتضى المرسوم رقم 72-190 المؤرخ في 25 شعبان عام 1392 الموافق 3 أكتوبر سنة 1972 والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على دبلوم المهندس المعماري،

• **وحدة تعليمية منهجية :** تتشكل من مجموعة من المواد تسمح للطالب باكتساب معارف ومهارات في مجال البحث،

• **وحدة تعليمية أفقية :** تتشكل من مواد تسمح للطالب باكتساب ثقافة عامة مهما يكن ميدان التكوين،

• **وحدة تعليمية استكشافية :** تتشكل من مجموعة من المواد تتيح للطالب معرفة تخصصات أخرى تساعده على الحركة عند الحاجة.

– **المادة :** برنامج بيداغوجي يرمي إلى بلوغ كفاءات ضرورية على مستوى المعرفة والمهارات المحددة في أهداف الوحدة التعليمية طوال السداسي من الدراسة، وفي المسار النموذجي إثر حجم ساعي محدد يتوزع عبر دروس وأعمال تطبيقية وأعمال موجهة ومحاضرات وملتقيات وورشات ومشاريع وتربصات ومذكرات.

– **الرصيد :** وحدة لقياس المعارف المكتسبة تحسب انطلاقا من حجم ساعي أسبوعي للمادة وحسب الأهمية التي تكتسبها داخل مسار التكوين.

وتحدد قيمة الرصيد للوحدة التعليمية بالنظر إلى القيمة الإجمالية المحددة بثلاثين (30) رصيذا للسداسي من الدراسة.

– **المعامل :** القيمة المعطاة للوحدة التعليمية (وللمادة أيضا)، والمتطابق مع حجم العمل (الرصيد) الضروري لاكتساب المعارف وتطوير الكفاءات التي تستهدفها الوحدة التعليمية (والمادة أيضا).

– **الكفاءة :** القدرة على اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة لحل المشاكل ذات الصلة بالمادة داخل الوحدة التعليمية.

– **تثمين مكتسبات الخبرة :** إجراء ذو طابع بيداغوجي وعلمي تقوم به لجنة مختصة تتكون من أساتذة التعليم العالي ومهنيين، تسند لها مهمة دراسة وتقييم المكتسبات المهنية المتحصل عليها بعد شهادة البكالوريا أو شهادة الليسانس، التي تسمح لحاملها، بعد مصادقة الهيئة العلمية لمؤسسة التعليم العالي المعنية، بالالتحاق، بالطورين الأول والثاني من التعليم العالي.

– **الملحق الوصفي للشهادة :** وثيقة تُلحق بشهادة التعليم العالي تتضمن معلومات كاملة عن التعليم الذي تابعه الطالب للحصول على شهادة جامعية، ويوضح المعارف والكفاءات التي اكتسبها خلال تكوينه. كما يبين أيضا ترتيب حامل الشهادة في دفعته.

– **التأهيل :** قرار يوقعه الوزير المكلف بالتعليم العالي يسمح لمؤسسات التعليم العالي بضمان تكوينات عليا في الأطوار المختلفة.

– **عرض التكوين :** اقتراح لبرنامج بيداغوجي يقدم في شكل برنامج تكوين في تخصص معين.

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18-95 المؤرخ في أول رجب عام 1439 الموافق 19 مارس سنة 2018 الذي يحدد شروط وكيفيات الاعتراف بشهادات التعليم العالي الأجنبية،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18-263 المؤرخ في 8 صفر عام 1440 الموافق 17 أكتوبر سنة 2018 الذي يحدد شروط منح الوصاية البيداغوجية لمؤسسات التكوين العالي التابعة لدوائر وزارية أخرى وكيفيات ممارستها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1440 الموافق 13 غشت سنة 2019 الذي يحدد كيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 21-50 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1442 الموافق 28 جانفي سنة 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات الحصول على التأهيل الجامعي،

يرسم ما يأتي :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى : طبقا لأحكام المواد 16 و 17 و 18 من القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي.

المادة 2 : يقصد، في مفهوم هذا المرسوم، بما يأتي :

– **الميدان :** مجموعة منسجمة من الشعب والتخصصات تتضمن معارف نظرية وتطبيقية، تترجم مجال كفاءات مؤسسة التعليم العالي.

– **الشعبة :** فرع من ميدان تكوين، تحدد خصوصية التعليم داخل هذا الميدان.

يمكن أن تكون الشعبة أحادية التخصص أو متعددة التخصصات.

– **التخصص :** فرع من الشعبة يحدد مسار التكوين والكفاءات الواجب اكتسابها من قبل الطالب.

– **مسار التكوين :** مجموعة منسجمة لوحدات تعليمية مكوّنة لطور تكوين محدد.

– **الوحدة التعليمية :** تتكون من مادة أو أكثر، تقدم وفق عدة أشكال من التدريس (دروس وأعمال موجهة وأعمال تطبيقية ومحاضرات وملتقيات ومشاريع وتربصات...)، وتقاس الوحدة التعليمية بأرصدة حسب الحجم الساعي للسداسي الضروري لاكتساب المعارف وتطوير الكفاءات.

تنقسم الوحدة التعليمية إلى أربعة (4) أنواع :

• **وحدة تعليمية أساسية :** مجموعة من المواد المنسجمة التي تشكل أساس مسار التكوين،

ويهدف عرض التكوين إلى تلقين معارف ومهارات بغرض اكتساب كفاءات ومؤهلات محددة.

- فريق التكوين : الفريق المكلف بإعداد وتنفيذ عرض التكوين بالنسبة للميدان والشعبة والتخصص.

- التكوين الحضوري : نمط تكوين في زمن حقيقي يتم داخل مؤسسة للتعليم والتكوين العالين بحضور الطالب مختلف النشاطات البيداغوجية.

التكوين عن بعد : نمط تكوين عبر الإنترنت عن طريق استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، يتم ضمانه وفق نمط تتابعي أو غير تتابعي. ويمكن تدعيم هذا النمط التعليمي بتجمعات دورية حضورية.

التكوين المختلط : الجمع بين نمط التكوين الحضوري في زمن حقيقي، ونمط التكوين عن بعد وفق نمط تتابعي و/أو غير تتابعي.

التكوين الموطن : نمط من التكوين مؤهل في مؤسسة للتعليم أو التكوين العالين يتم التكفل به في مؤسسة أخرى للتعليم أو التكوين العالين وفق معايير الجودة المطلوبة.

التكوين الحركي : تكوين يسمح للطالب المسجل بصورة نظامية في مؤسسة جزائرية للتعليم والتكوين العالين، بمتابعة جزء من تكوينه في مؤسسة أو عدة مؤسسات جزائرية للتعليم العالين في إطار اتفاقية تعاون بين المؤسسات.

كما يمكن تنظيم التكوين الحركي مع مؤسسة أو عدة مؤسسات أجنبية للتعليم العالين في إطار اتفاقية تعاون، حيث يسمح للطالب بمزاولة جزء من تكوينه أو كله في مؤسسة أو عدة مؤسسات أجنبية، طبقا للنظم الوطنية للتعليم العالين المعمول بها في البلدان المعنية.

وفي كلتا الحالتين، تكون الأرصدة المكتسبة بالنسبة للوحدات التعليمية قابلة للاكتساب والتحويل.

التكوين بالتناوب (التناوبي) : نمط من التكوين يسمح بإعداد برنامج دراسي مرن يجمع بين الاحتياجات المهنية للطالب ومتطلبات مؤسسة التعليم والتكوين العالين.

المادة 3 : يحدد التكوين في الطور الأول والطور الثاني والطور الثالث في عرض للتكوين مسجل ضمن ميدان تكوين وشعبة وتخصص وفقا لمتطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، ويتم اقتراح التكوين في شكل مسار نموذجي يسمح للطالب باختيار مساره مع مراعاة مؤهلاته ومشروعه المهني الشخصي، ويتنوّج بما يأتي :

- شهادة الليسانس، بالنسبة للطور الأول،
- شهادة الماستر، بالنسبة للطور الثاني،
- شهادة الدكتوراه، بالنسبة للطور الثالث.

المادة 4 : يمكن تنظيم التكوين في الطورين الأول والثاني في مسار تكويني موحد ومتتابع في الهندسة والهندسة المعمارية قصد تلبية حاجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي من قدرات أكاديمية وعلمية ومهنية، وذلك بغض النظر عن أحكام المادة 5 من هذا المرسوم.

تنوّج الدراسات في الهندسة بشهادة مهندس دولة، وفي الهندسة المعمارية بشهادة مهندس معماري.

المادة 5 : ينقسم مسار التكوين إلى نوعين :

- مسار التكوين النموذجي، ويحدّد فريق التكوين،
- مسار التكوين الشخصي، ويحدّد فريق التكوين، حسب الحالة.

تحدد كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالين.

المادة 6 : تُنشأ لدى الوزير المكلف بالتعليم العالين لجنة وطنية لتأهيل عروض التكوين.

تحدد تشكيلة اللجنة وتنظيمها وسيورها بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالين.

المادة 7 : تكلف اللجنة الوطنية للتأهيل بما يأتي :

بالنسبة لتأهيل عروض التكوين في الطورين الأول والثاني والتكوين في الهندسة والهندسة المعمارية :

- دراسة طلبات تأهيل وتجديد عروض التكوين التي خضعت مسبقا للخبرة من طرف اللجان البيداغوجية الوطنية للميادين والشعب،

- التأكّد من احترام الانسجام الوطني لعروض التكوين طبقا للسياسة الوطنية للتعليم العالين،

- دراسة الحصيلة السنوية للتكوين وتقديم أي اقتراح من شأنه تحسين مردوديته،

- المساهمة في تحسين خارطة التكوين الجامعي،

- إبداء الرأي في عروض التكوين من حيث تلبية احتياجات القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

بالنسبة لتأهيل عرض التكوين في الطور الثالث :

- دراسة طلبات تأهيل عرض التكوين في الدكتوراه المقترحة من طرف مؤسسات التعليم العالين، عن طريق القيام خصوصا بتقييم قدراتها على تنظيم التكوين في الدكتوراه،

- المصادقة على عدد المقاعد البيداغوجية المراد فتحها في مختلف الشعب والتخصصات، على أساس قدرات التأطير المتوفرة، وإمكانات البحث المتاحة، ومردودية عرض التكوين المؤهل،

المادة 12 : يسمح بالالتحاق بالتكوين العالي في الطور الأول للمترشحين الحائزين شهادة بكالوريا التعليم الثانوي أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها.

تحدّد مدة التكوين للحصول على شهادة الليسانس بثلاث (3) سنوات، أي ستة (6) سدايسات.

المادة 13 : يجب أن تخصص، خلال السنة الأخيرة من الدراسة في الطور الأول، وحدة تعليمية لإعداد مذكرة نهاية الدراسة، أو تقديم تقرير عن تربص أو إنجاز عرض موضوعاتي ذي صلة بالتكوين.

المادة 14 : يسلم شهادة الليسانس الوزير المكلف بالتعليم العالي للطلبة الذين استوفوا مجموع شروط التمدرس والتدرج البيداغوجي في مسار التكوين المتبع وأثبتوا اكتساب المائة والثمانين (180) رصيدا المطلوبة، أي ثلاثين (30) رصيدا في كل سدايسي.

تحدد الشهادة المسلمة ميدان وشعبة وتخصص التكوين، وترفق بوثيقة وصفية تدعى "الملحق الوصفي" يبيّن مسار التكوين المتبع، والمعارف والكفاءات المكتسبة، وترتيب الطالب في دفعته.

تحدد بيانات وخصائص الشهادات المتوّجة لهذا التكوين وكشوف النقاط والملاحق الوصفية بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 15 : يُسمح للمترشحين الحائزين شهادة الليسانس أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها بالالتحاق بالتكوين العالي في الطور الثاني.

يتمّ الالتحاق بالتكوين العالي في الطور الثاني عن طريق مسابقة على أساس الشهادة أو الاختبارات في حدود المقاعد البيداغوجية المتوفرة.

تحدّد مدة التكوين للحصول على شهادة الماستر بسنتين (2)، أي أربعة (4) سدايسات.

المادة 16 : يُسمح بالالتحاق بالتكوين العالي في المدارس العليا التي لا تضمن التكوين في الهندسة والهندسة المعمارية للمترشحين الحائزين شهادة بكالوريا التعليم الثانوي أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها.

يتمّ التكوين في هذه المدارس العليا في شكل مسار موحّد ومتتابع يتضمّن تكوينا قاعديا وتكوينا متخصصا، ويُتوّج بشهادة الماستر.

تحدّد مدة التكوين للحصول على شهادة الماستر بخمس (5) سنوات، أي عشرة (10) سدايسات.

المادة 17 : يُسمح للمترشحين الحائزين شهادات جامعية في التدرج بالالتحاق بالطور الثاني الذي تضمنه بعض المدارس العليا.

تحدد كفايات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

- تقييم الحصيلة السنوية للتكوين في الطور الثالث وتقديم أي اقتراح من شأنه تحسين مردوديته.

يحدّد قرار التأهيل المؤسسة المعنية وميدان وشعبة وتخصص التكوين.

المادة 8 : تحدد شروط وكيفيات منح التأهيل أو تجديده أو تجميده، بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 9 : تحدد مدوّنة الميادين والشُعَب بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي بناء على اقتراح من اللجان البيداغوجية الوطنية للميادين والشُعَب.

الفصل الثاني

نظام الدراسات في الطورين الأول والثاني

القسم الأول

تنظيم التكوين في الطورين الأول والثاني

المادة 10 : ينظم التكوين في الطورين الأول والثاني للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر في سدايسات وفق نمط التكوين الحضوري.

وينقسم هذا التكوين إلى ميادين تضم شُعَبًا تتفرّع إلى تخصصات ذات بُعد أكاديمي أو مهني.

ويضم هذا التكوين الوحدات التعليمية الآتية :

- وحدات تعليمية أساسية،
- وحدات تعليمية منهجية،
- وحدات تعليمية أفقية،
- وحدات تعليمية استكشافية.

تتضمّن الوحدات التعليمية تعليما إجباريا، كما يمكن أن تتضمّن تعليما اختياريا.

المادة 11 : تقيّم الوحدة التعليمية بنقطة، وتقاس بأرصدة قابلة للاكتساب والتحويل.

يُكتسب الرصيد عند الحصول على المعارف وتطوير الكفاءات عند بلوغ حجم ساعي إجمالي متبوع بتقييم تكويني عن طريق المراقبة المستمرة طوال التكوين و/أو تقييم تحصيلي عن طريق امتحان نهائي عند نهاية التكوين.

يحدد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس العمل البيداغوجي الشامل والمطلوب للحصول على الوحدة المعنية.

بغض النظر عن أحكام المادتين 14 و19 من هذا المرسوم، يحدد فريق التكوين العمل البيداغوجي الشامل وكذا عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية في عرض التكوين حسب غاياته، وفي إطار النسب الموافقة للمعايير العالمية.

تحدد مدة التكوين للحصول على شهادة مهندس دولة وشهادة مهندس معماري بخمس (5) سنوات، أي عشرة (10) سدايسات.

المادة 24 : يجب أن تتضمن الدراسة للحصول على شهادة مهندس دولة وشهادة مهندس معماري، ما يأتي :

- دروس في العلوم الأساسية،
- دروس في العلوم التطبيقية،
- دروس في العلوم الأخرى ذات الصلة بالتكوين،
- تربية عملية في وحدات الإنتاج أو البحث.

المادة 25 : يجب أن تتضمن الدراسات للحصول على شهادة مهندس دولة وشهادة مهندس معماري خلال السنة الأخيرة من الدراسة، تخصيص مادة تعليمية، على الأقل، لإعداد مذكرة أو مشروع نهاية الدراسة أو لتقديم تقرير عن تربص ذي صلة بالتكوين.

المادة 26 : يسلم شهادة مهندس دولة وشهادة مهندس معماري الوزير المكلف بالتعليم العالي للطلبة الذين استوفوا جميع شروط التمرس والتدرج البيداغوجي في مسار التكوين المتبع.

تحدد الشهادة المسلمة ميدان وشعبة وتخصص التكوين. وترفق بوثيقة وصفية تدعى "الملحق الوصفي" تبين مسار التكوين المتبع وأنماط التكوين والمعارف والكفاءات المكتسبة وترتيب الطالب في دفعته.

تحدد بيانات وخصائص الشهادات المتوجة لهذا التكوين وكشوف النقاط والملاحق الوصفية المحددة في هذه المادة، بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 27 : تحدد كفايات التسجيل وإعادة التسجيل في التكوينات المنصوص عليها في المواد من 21 إلى 26 أعلاه، وكذا كفايات التنظيم والتقييم والتدرج فيها بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 28 : مع مراعاة أحكام المواد 12 و 15 و 16 و 23 من هذا المرسوم، يمكن تثمين مكتسبات الخبرة لحاملي شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي، أو شهادة أجنبية معادلة، لالتهاق بالطور الأول من التكوين العالي، أو بالتكوين الذي تضمنه مؤسسات التعليم العالي في الهندسة والهندسة المعمارية وكذا في المدارس العليا.

كما يمكن أيضا تثمين مكتسبات الخبرة للمرشحين الحائزين شهادة ليسانس أو شهادة أجنبية معادلة للتسجيل في الطور الثاني.

يساعد تثمين مكتسبات الخبرة المرشحين في الالتحاق بأحد الفروع أو التخصصات التي يتطلب التسجيل فيها شروطا أخرى زيادة على الشهادات المطلوبة.

تُحدّد شروط وكفايات تثمين مكتسبات الخبرة بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 18 : يجب أن تتضمن الدراسة للحصول على شهادة الماستر خلال السنة الأخيرة من الدراسة تخصيص وحدة تعليمية، على الأقل، لإعداد مذكرة نهاية الدراسة أو لتقديم تقرير عن تربص ذي صلة بالتكوين.

المادة 19 : يسلم شهادة الماستر الوزير المكلف بالتعليم العالي للطلبة الذين استوفوا مجموع شروط التمرس والتدرج البيداغوجيين في مسار التكوين المتبع.

يجب أن يثبت طلبة مؤسسات التعليم العالي، دون المدارس العليا، اكتساب المائة والعشرين (120) رصيدا المطلوبة، أي ثلاثين (30) رصيدا في كل سداسي.

يجب أن يثبت طلبة المدارس العليا المذكورة في المادة 16 أعلاه، اكتساب المائة والثمانين (180) رصيدا المطلوبة خلال التكوين المتخصص، أي ثلاثين (30) رصيدا في كل سداسي.

تحدد الشهادة المسلمة ميدان وشعبة وتخصص التكوين. وترفق بوثيقة وصفية تدعى "الملحق الوصفي" تبين مسار التكوين المتبع وأنماط التكوين والمعارف والكفاءات المكتسبة وترتيب الطالب في دفعته.

تحدد بيانات وخصائص الشهادات المتوجة لهذا التكوين وكشوف النقاط والملاحق الوصفية بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 20 : تحدد كفايات التسجيل وإعادة التسجيل للتكوين المنصوص عليه في المواد من 10 إلى 19 أعلاه، وكذا كفايات التنظيم والتقييم والتدرج فيها، بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

القسم الثاني

تنظيم التكوين في الهندسة والهندسة المعمارية

المادة 21 : يهدف التكوين الذي تضمنه مؤسسات التعليم العالي في الهندسة إلى اكتساب قدرات أكاديمية وعلمية ومهنية تجعل حائز شهادة مهندس عمليا في القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

المادة 22 : يهدف التكوين الذي تضمنه مؤسسات التعليم العالي في الهندسة المعمارية إلى اكتساب قدرات أكاديمية وعلمية ومهنية في التصميم والإنجاز، واعتماد المنشآت المعمارية في ميادين السكن والعمران ومهن المدينة وحماية التراث المعماري.

المادة 23 : يسمح للمرشحين الحائزين شهادة بكالوريا التعليم الثانوي أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها، بالالتهاق بالتكوين في الهندسة والهندسة المعمارية.

القسم الثالث

التكوين عن بعد وفق النمط المختلط والتكوين الحركي والتكوين الموطن والتكوين بالتناوب

المادة 29 : زيادة على التكوين الحضوري، يمكن تنظيم التكوين في الطورين الأول والثاني والتكوين في الهندسة والهندسة المعمارية، عن طريق التكوين عن بعد وفق النمط المختلط والتكوين الحركي والتكوين الموطن والتكوين التناوبي.

يخضع تأهيل عروض هذه التكوينات لنفس إجراءات التقييم والمصادقة من طرف الهيئات المعنية على غرار تلك المعتمدة في عروض التكوين الحضوري.

المادة 30 : يكتسي التكوين عن بعد وفق النمط المختلط، طابعا وطنيا.

ويحدّد هذا التكوين الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد مصادقة الهيئات المؤهلة.

يمكن إعداد وبناء عروض التكوين عن بعد بالشراكة مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

تحدّد شروط الالتحاق والوثائق المكونة للملف وحقوق التسجيل وكيفيات تنظيم وتقييم الدراسة في التكوين عن بعد بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 31 : تلزم مؤسسات التعليم والتكوين العاليين المؤهلة بضمان التكوين عن بعد عبر منصة رقمية.

المادة 32 : تبرم مؤسسات التعليم والتكوين العاليين المؤهلة اتفاقيات مع الهيئة المكلفة بالمتابعة التقنية وتسيير المنصة الرقمية المخصصة لنمط التكوين عن بعد، وذلك لضمان التكوين عن بعد طوال مدة التكوين.

المادة 33 : يمكن أن ينظم التكوين الحركي في إطار الشراكة بين مؤسسة أو عدة مؤسسات جزائرية أو أجنبية للتعليم العالي، ويتوّج بشهادة مشتركة بين المؤسستين أو شهادة مزدوجة لكل مؤسسة على حدة.

تحدّد كيفيات منح الشهادة في اتفاقية الشراكة بين المؤسسات المعنية، بعد أخذ رأي الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 34 : يمكن أن تبادر بعرض التكوين الموطن مؤسسة التعليم العالي التي لا تتوفر لديها الموارد البشرية و/أو المادية الكافية، وتسمّى المؤسسة الأصلية. وفي هذه الحالة، تتولى مؤسسة أخرى مؤهلة للتعليم العالي ضمان التكوين الموطن، وتسمّى المؤسسة المستقبلة.

يتم التكوين الموطن كله أو جزء منه في المؤسسة المستقبلة للطلاب أو في مؤسسته الأصلية. وتسلم الشهادة المتوجة لهذا التكوين من طرف المؤسسة المؤهلة.

المادة 35 : يعتمد التكوين الموطن على شراكة تجسد بموجب اتفاقية بين مؤسسة للتعليم العالي ومؤسسة أخرى للتعليم العالي، تسمّى المؤسسة المستقبلة التي يجري فيها التكوين.

ترفق الاتفاقية بملف طلب تأهيل عروض التكوين الموطن.

المادة 36 : تضمن عروض التكوين بالتناوب إعداد برنامج تعليمي مرّن يجمع بين الاحتياجات المهنية للطلاب ومتطلبات مؤسسة التعليم والتكوين العاليين، وذلك بموجب اتفاقية بين هذه الأخيرة والمؤسسة الشريكة.

القسم الرابع

تأهيل عروض التكوين في الطورين الأول والثاني والتكوين في الهندسة والهندسة المعمارية

المادة 37 : تُنشأ لدى الوزير المكلف بالتعليم العالي لجنة بيداغوجية وطنية لكل ميدان تكوين ولجنة بيداغوجية وطنية لكل شعبة تكوين.

وتكلف اللجنة، أساسا، بما يأتي :

- ضمان يقظة بيداغوجية،
 - إعداد نماذج عروض التكوين حسب خصوصيات كل ميدان تكوين،
 - وضع لكل ميدان وشعبة وتخصص تكوين نظاما مرجعيا للوحدات التعليمية التي يجب أن يتضمنها عرض التكوين،
 - إجراء الخبرة وإبداء الرأي في البرامج البيداغوجية وملاءمة وجودة برامج التعليم والتكوين في تخصصات ميدان التكوين المعني،
 - التأكد من توافق عرض التكوين مع التأطير البيداغوجي والهياكل والتجهيزات المسخرة من طرف المؤسسة لضمان التكوين،
 - السهر على ضمان الانسجام الوطني للتكوين طبقا للسياسة الوطنية للتعليم العالي.
- يمكن الوزير المكلف بالتعليم العالي دعوة اللجنة لإبداء رأيها بخصوص كل مسألة أخرى ذات طابع بيداغوجي.
- تحدّد مهام كل لجنة وتشكيلتها وسيرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.
- المادة 38 :** يمنح التأهيل لمؤسسات التعليم العالي من أجل تنظيم التكوين في الطورين الأول والثاني والتكوين في الهندسة والهندسة المعمارية لمدة أربع (4) سنوات قابلة للتجديد، من طرف الوزير المكلف بالتعليم العالي.
- يمنح التأهيل للتكوين في الطورين الأول والثاني والتكوين في الهندسة والهندسة المعمارية، بناء على طلب المؤسسة،

تعدّ المقاعد البيداغوجية المخصصة لهذه الفئة من الطلبة الأجانب المذكورين في الفقرة 2 أعلاه، خارج المقاعد البيداغوجية المحددة في عرض التكوين.

المادة 43 : يمكن الطلبة الجزائريين الحائزين، زيادة على شهادة البكالوريا، شهادة الليسانس وشهادة الماجستير أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها بتقدير قريب من الحسن، على الأقل، التسجيل مباشرة في التكوين في الطور الثالث، ويعفون من مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث.

تعدّ المقاعد البيداغوجية المخصصة لهذه الفئة من الطلبة خارج حصة المقاعد البيداغوجية المحددة في عرض التكوين.

القسم الثاني

تنظيم التكوين في الطور الثالث للحصول على شهادة الدكتوراه

المادة 44 : يهدف التكوين في الطور الثالث إلى التكوين في مهن التعليم والتكوين العاليتين، والبحث التطويري والخبرة والتأطير على مستوى عالٍ في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

تعالج الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه موضوع بحث أصلي، مع إدماج آخر الابتكارات العلمية والتكنولوجية بصفة مستمرة.

يوظّن التكوين في الطور الثالث في أحد الأقسام، ويرتكز على مشروع بحث وعلى مخبر أو عدة مخبر بحث.

يتوج التكوين في الطور الثالث بشهادة الدكتوراه يسلمها الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 45 : يؤهل التكوين في الطور الثالث الذي تضمنه مؤسسات التعليم العالي المؤهلة لمدة ثلاث (3) سنوات، بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، بعد مصادقة اللجنة الوطنية للتأهيل على عرض التكوين في الطور الثالث.

يوضّح قرار تأهيل عرض التكوين المؤسسة المعنية والميدان والشعبة وتخصص التكوين وعدد المقاعد البيداغوجية المخصصة.

المادة 46 : يجب أن يعدّ عرض التكوين في الطور الثالث وفق مواضيع بحث أصلية وحديثة، وأن يكون ذا صلة بما يأتي :

- برامج ومشاريع البحث المختلفة، الوطنية والدولية،
- مشروع المؤسسة.

المادة 47 : تستفيد مخابر البحث التي يستند إليها التكوين في الطور الثالث من تمويل تدعيمي في إطار الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مع ضرورة التكفل أيضا بهذا التكوين من طرف مؤسسة التسجيل.

بعد إجراء خبرة من قبل اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان، واللجنة البيداغوجية الوطنية للشعبة، ومصادقة اللجنة الوطنية للتأهيل.

المادة 39 : يجب على المؤسسة المعنية، في حالة عدم تجديد التأهيل، ضمان استمرار تكوين الطلبة المسجلين بانتظام لتحضير الشهادة المتوّجة للتكوين.

الفصل الثالث

تنظيم التكوين في الطور الثالث

القسم الأول

كيفية الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث

المادة 40 : يتم الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث عن طريق مسابقة وطنية على أساس اختبارات كتابية للمترشحين الحائزين، زيادة عن شهادة البكالوريا، شهادة الليسانس وشهادة الماستر أو شهادة مهندس دولة أو شهادة المهندس المعماري أو شهادة الطبيب البيطري والشهادة المتوّجة لمسار التكوين المحددة مدته بخمس (5) سنوات الذي تضمنه المدارس العليا للأساتذة، أو شهادات أجنبية معترف بمعادلتها.

تنظم المسابقة من قبل مؤسسة التعليم العالي المؤهلة.

تحدد كيفية تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 41 : يخضع الطلبة الجزائريون الحائزون، زيادة على شهادة البكالوريا، شهادة الليسانس وشهادة الماستر أو شهادة مهندس دولة أو شهادة مهندس معماري أو شهادة طبيب بيطري أو شهادات أجنبية معترف بمعادلتها، لنفس شروط المشاركة في المسابقة المنصوص عليها في المادة 40 أعلاه.

المادة 42 : يخضع الطلبة الأجانب الحائزون، زيادة على شهادة البكالوريا، شهادة الليسانس وشهادة الماستر أو شهادة مهندس دولة، أو شهادة مهندس معماري أو شهادة طبيب بيطري مسلمة من مؤسسة التعليم العالي في الجزائر، لنفس شروط المشاركة في المسابقة المنصوص عليها في المادة 40 أعلاه.

يعفى الطلبة الأجانب المستفيدون من منحة دراسية في إطار برامج التعاون الدولي والحائزون، زيادة على شهادة البكالوريا، شهادة الليسانس وشهادة الماستر أو شهادة مهندس دولة أو شهادة مهندس معماري أو شهادة طبيب بيطري أجنبية معترف بمعادلتها، من مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث. ويجب أن يتم تسجيلهم في إحدى الشعب المذكورة في عرض التكوين بناء على مقرر الاعتراف بالمعادلة.

المادة 52 : تنشأ بطاقية مركزية لمواضيع أطروحات الدكتوراه التي تمت مناقشتها والمواضيع الجاري إعدادها حسب الميدان والشعبة والتخصص، وتكون متاحة للجميع. يقترح المشرف موضوع أطروحة الدكتوراه، ويعرضه للمصادقة على لجنة التكوين في الدكتوراه والهيئات العلمية المؤهلة، التي تقدّر مدى جودته ومطابقته مع محاور البحث ذات الأولوية، قبل أن يقترح على طلبة الدكتوراه في السنة الأولى من التكوين.

يسجل الموضوع في البطاقية المركزية لمواضيع الأطروحات.

المادة 53 : تحرّر وثيقة الأطروحة باللغة الوطنية، ويمكن أن تحرر بلغة أخرى، بعد موافقة المشرف على الأطروحة والمجلس العلمي للمؤسسة المؤهلة.

المادة 54 : يرفق ملف مناقشة الأطروحة عند تقديمه للتقييم بملخص عن الأطروحة، وبكلماتها المفتاحية، باللغة الوطنية وبلغتين أجنبيتين ذاتي سمعة علمية مؤكدة.

المادة 55 : يجب على طالب الدكتوراه الذي تحصل، في إطار أعمال البحث، على معلومات خاصة أو سرية أو ذات نشر محدود، الالتزام بعدم استعمال هذه المعلومات في أطروحته إلا بعد حصوله على ترخيص كتابي من المؤسسة المعنية قبل إيداع الأطروحة.

المادة 56 : يمكن الترخيص لطالب الدكتوراه، لأسباب علمية وبحثية وفي إطار بروتوكول التبادل والتعاون، بمتابعة جزء من أعمال أطروحته لدى مؤسسة بحث أخرى غير تلك التي سجل بها.

المادة 57 : يجب أن يكون المشرف على أطروحة الدكتوراه أستاذا باحثا أو باحثا دائما من ذوي مصف الأستاذية.

يتابع المشرف على الأطروحة، بانتظام، حالة تقدم أعمال بحث طالب الدكتوراه، ويحرر تقريراً بذلك كل سنة يعرضه على لجنة التكوين في الدكتوراه المعنية بالمؤسسة.

المادة 58 : يمكن إعداد الأطروحة في إطار الإشراف الدولي المشترك.

يجسد الإشراف الدولي المشترك على الأطروحة باتفاقية توقع بين مؤسسة جزائرية للتعليم العالي ومؤسسة أجنبية للتعليم العالي طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يتّوج الإشراف الدولي المشترك بمناقشة واحدة للأطروحة معترف بها من طرف المؤسستين المعنيتين.

المادة 59 : يمكن طالب الدكتوراه المسجل في مؤسسة جزائرية للتعليم العالي وفي إطار الإشراف الدولي المشترك على الأطروحة، التسجيل لدى مؤسسة أجنبية شريكة للتعليم العالي ذات سمعة علمية مؤكدة.

يمكن أن يستفيد التكوين في الطور الثالث من الرعاية المالية أو من أشكال الدعم الأخرى من قبل الهيئات والمؤسسات العمومية أو الخاصة ومن الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص أو من الأشخاص الطبيعيين.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

المادة 48 : تحدد مدة التكوين في الطور الثالث بثلاث (3) سنوات متتالية.

يمكن أن يرخّص بإضافة سنة واحدة (1)، قابلة للتجديد مرة واحدة، بناء على رأي معلل من طرف المشرف على الأطروحة ولجنة التكوين في الدكتوراه، وباقتراح من الهيئات العلمية المؤهلة للمؤسسة.

تعتبر السنتين الإضافيتان للتكوين جزءاً من المدة القانونية للتكوين في الطور الثالث.

المادة 49 : يعد دفتر لطالب الدكتوراه لضمان متابعة نشاطاته البيداغوجية والعلمية المنجزة خلال مدة التكوين، ويُرفق بميثاق للأطروحة يحدّد حقوق وواجبات مختلف المتدخلين في التكوين في الطور الثالث.

يرفق دفتر طالب الدكتوراه وجوباً بملف مناقشة الأطروحة المذكور في المادة 60 من هذا المرسوم.

يحدّد الوزير المكلف بالتعليم العالي نموذج دفتر طالب الدكتوراه وميثاق الأطروحة.

المادة 50 : الأطروحة هي وثيقة مكتوبة متبوعة بعرض شفوي لأعمال البحث التي تمت للحصول على شهادة الدكتوراه، وهي نتيجة عمل طالب واحد.

تهدف الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه إلى تكريس قدرات المترشح العلمية للقيام بأعمال بحث مبتكر، والمساهمة بصفة معتبرة في حل المشاكل العلمية والتكنولوجية و/أو الاجتماعية والاقتصادية.

يجب أن تقدم الأطروحة بالضرورة مساهمة في تطوير المعارف أو تؤدي إلى تطبيقات جديدة.

تسمح متطلبات التكوين في الطور الثالث بتقييم المعارف العلمية لطالب الدكتوراه وكذا مهاراته وقدراته للقيام، بشكل أفضل، بأعمال البحث بكل استقلالية، وبأنشطة الخبرة والتطوير.

المادة 51 : يمكن تقديم أطروحة الدكتوراه في شكل مجموعة أعمال منسجمة تتضمن نتائج علمية ذات صلة مع الموضوع المعالج.

تُحدّد كفاءات تطبيق هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المناقشة أو بعدها وتم إثباته من طرف الهيئات المؤهلة، يعرض صاحبه إلى إلغاء المناقشة و/أو سحب لقب دكتور والشهادة المكتسبة، دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادة 65 : يمكن تنظيم التكوين في الطور الثالث في شكل "مدرسة الدكتوراه".

مدرسة الدكتوراه عبارة عن تجمع لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مرتبطة بأهداف مشتركة.

تحدد كفاءات تنظيم مدرسة الدكتوراه وسيرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

الفصل الرابع

أحكام انتقالية وختامية

المادة 66 : يمكن الطلبة المسجلين بانتظام في التكوين فيما بعد التدرج المتخصص عند تاريخ سريان هذا المرسوم، مواصلة تكوينهم، ويخضعون لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 254-98 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه. وتسلم لهم عند انتهاء التكوين شهادة التكوين فيما بعد التدرج المتخصص.

المادة 67 : يمكن الطلبة المسجلين بانتظام في التكوين فيما بعد التدرج الثاني عند تاريخ سريان هذا المرسوم، مواصلة تكوينهم في إطار أحكام المرسوم التنفيذي رقم 254-98 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 والمذكور أعلاه، وتسلم لهم عند انتهاء التكوين شهادة الدكتوراه في العلوم.

لا يمكن الطلبة المذكورين في الفقرة أعلاه، مناقشة أطروحة الدكتوراه إلا بعد أربعة (4) تسجيلات متتالية، على الأقل، ويمكن أن يرخص بإضافة تسجيل واحد.

كما يمكن أن يمنح المترشح، استثنائيا، تسجيلا سادسا (6) بناء على رأي معمل من المجلس العلمي أو البيداغوجي المعني.

ويمكن المترشح مناقشة أطروحته في أي وقت من آخر السنة من التسجيل.

المادة 68 : يمكن الطلبة المسجلين بانتظام في التكوين فيما بعد التدرج الثاني عند تاريخ سريان هذا المرسوم، التسجيل في نفس الشعب للحصول على شهادة الدكتوراه، في مفهوم هذا المرسوم، حسب الكفاءات التي يحددها الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 69 : يبقى التكوين في العلوم الطبية وعلوم البيطرة والشهادات المتوجة له خاضعة للنصوص التنظيمية السارية المفعول.

يمكن طالب الدكتوراه المسجل في مؤسسة أجنبية للتعليم العالي ذات سمعة علمية مؤكدة، والذي يندرج موضوع أطروحته ضمن محاور البحث ذات الأولوية الوطنية، التسجيل في مؤسسة جزائرية شريكة للتعليم العالي، في إطار الإشراف الدولي المشترك على الأطروحة.

يجب أن يتم التسجيل في إطار الإشراف الدولي المشترك على الأطروحة خلال السداسيات الثلاثة الأولى من التكوين في الطور الثالث.

المادة 60 : لا يمكن مناقشة أطروحة الدكتوراه إلا بعد نهاية السنة الثالثة من التسجيل.

يودع ملف المناقشة لدى المصالح الإدارية المعنية، التي تحيله للهيئات العلمية للتقييم.

يقبل طلب مناقشة الأطروحة على أساس ملف مناقشة وشبكة قابلية الأطروحة للمناقشة.

يحدد ملف المناقشة وشبكة قابلية الأطروحة للمناقشة بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 61 : تعد المناقشة جزءا من تقييم الأطروحة، وهي تهدف إلى إثبات أصالة الأطروحة والتأكد من القدرات المعرفية والعلمية للمترشح وقدرته على الدفاع عنها.

يعلن المترشح عقب المناقشة وتبعا لمداولات اللجنة، ناجحا أو مؤجلا.

يخول النجاح للمترشح الناجح تقدير "مشرّف" أو تقدير "مشرّف جدا"، ويمنح له لقب دكتور.

المادة 62 : تحدد كفاءات تنظيم التكوين في الطور الثالث وإعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها بموجب قرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي.

المادة 63 : تنسب الأعمال العلمية التي أنجزها طالب الدكتوراه في إطار أطروحة الدكتوراه بقوة القانون إلى مؤسسة التسجيل المؤهلة التي يمكنها التصرف فيها بكل حرية، إلا إذا تنازلت عنها صراحة لصالحه.

تؤول الابتكارات التي قد تنتج عن الأعمال المنجزة في إطار أطروحة الدكتوراه والتي تستوفي شروط قابلية البراءة في مفهوم المادتين 17 و18 من الأمر رقم 07-03 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 والمذكور أعلاه، إلى المؤسسة المؤهلة التي سجل بها المترشح واستغل وسائلها وقام بأعمال بحثه فيها.

المادة 64 : كل انتحال أو تزوير في النتائج أو غش ذي صلة بالأعمال العلمية الواردة في الأطروحة تم معاقبته أثناء

يبقى التكوين الذي تضمنه المدارس العليا للأساتذة خاضعا للنصوص التنظيمية السارية المفعول.

المادة 70 : يلغى كل من المرسوم رقم 71-219 المؤرخ في 4 رجب عام 1391 الموافق 25 غشت سنة 1971 والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على شهادة مهندس، المعدل والمتمم، والرسوم رقم 72-190 المؤرخ في 25 شعبان عام 1392 الموافق 3 أكتوبر سنة 1972 والمتضمن تنظيم الدروس للحصول على دبلوم المهندس المعماري، والرسوم التنفيذية رقم 98-254 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 17 غشت سنة 1998 والمتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، المعدل والمتمم، ما عدا الأحكام المتعلقة بالطلبة المذكورين في المواد 66 و 67 و 68 أعلاه، والرسوم التنفيذية رقم 08-265 المؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.

المادة 71 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 5 ذي القعدة عام 1443 الموافق 5 جوان سنة 2022.

أيمن بن عبد الرحمان



**Décret exécutif n° 22-208 du 5 Dhou El Kaâda 1443
correspondant au 5 juin 2022 fixant le régime des
études et de la formation en vue de l'obtention des
diplômes de l'enseignement supérieur.**

— — — —

Le Premier ministre,

Sur le rapport du ministre de l'enseignement supérieur et
de la recherche scientifique,

Vu la Constitution, notamment ses articles 112-5° et 141
(alinéa 2) ;

Vu l'ordonnance n° 96-16 du 16 Safar 1417 correspondant
au 2 juillet 1996 relative au dépôt légal ;

Vu la loi n° 99-05 du 18 Dhou El Hidja 1419
correspondant au 4 avril 1999, modifiée et complétée,
portant loi d'orientation sur l'enseignement supérieur ;

Vu l'ordonnance n° 03-05 du 19 Joumada El Oula 1424
correspondant au 19 juillet 2003 relative aux droits d'auteur
et aux droits voisins ;

Vu l'ordonnance n° 03-07 du 19 Joumada El Oula 1424
correspondant au 19 juillet 2003 relative aux brevets
d'invention ;

Vu la loi n° 15-21 du 18 Rabie El Aouel 1437
correspondant au 30 décembre 2015, modifiée, portant loi
d'orientation sur la recherche scientifique et le
développement technologique ;

Vu le décret n° 71-219 du 25 août 1971, modifié et
complété, portant organisation du régime des études en vue
du diplôme d'ingénieur ;

Vu le décret n° 71-275 du 3 décembre 1971 portant
création du diplôme d'études médicales spéciales ;

Vu le décret n° 72-190 du 3 octobre 1972 portant
organisation du régime des études en vue du diplôme
d'architecte ;

Vu le décret n° 74-174 du 21 août 1974, modifié et complété, portant organisation des études en vue du diplôme de docteur vétérinaire ;

Vu le décret n° 74-200 du 1er octobre 1974 portant création du diplôme de docteur en sciences médicales ;

Vu le décret présidentiel n° 14-196 du 8 Ramadhan 1435 correspondant au 6 juillet 2014 portant organisation et gestion de la formation et du perfectionnement à l'étranger ;

Vu le décret présidentiel n° 21-275 du 19 Dhou El Kaâda 1442 correspondant au 30 juin 2021 portant nomination du Premier ministre ;

Vu le décret présidentiel n° 21-281 du 26 Dhou El Kaâda 1442 correspondant au 7 juillet 2021, modifié, portant nomination des membres du Gouvernement ;

Vu le décret exécutif n° 97-291 du 22 Rabie El Aouel 1418 correspondant au 27 juillet 1997 portant création du certificat d'études spécialisées en sciences médicales ;

Vu le décret exécutif n° 98-254 du 24 Rabie Ethani 1419 correspondant au 17 août 1998, modifié et complété, relatif à la formation doctorale, à la post-graduation spécialisée et à l'habilitation universitaire ;

Vu le décret exécutif n° 99-257 du 8 Chaâbane 1420 correspondant au 16 novembre 1999 fixant les modalités de création, d'organisation et de fonctionnement des unités de recherche ;

Vu le décret exécutif n° 03-279 du 24 Joumada Ethania 1424 correspondant au 23 août 2003, modifié et complété, fixant les missions et les règles particulières d'organisation et de fonctionnement de l'université ;

Vu le décret exécutif n° 05-299 du 11 Rajab 1426 correspondant au 16 août 2005 fixant les missions et les règles particulières d'organisation et de fonctionnement du centre universitaire ;

Vu le décret exécutif n° 08-265 du 17 Chaâbane 1429 correspondant au 19 août 2008 portant régime des études en vue de l'obtention du diplôme de licence, du diplôme de master et du diplôme de doctorat ;

Vu le décret exécutif n° 10-231 du 23 Chaoual 1431 correspondant au 2 octobre 2010 portant statut du doctorant ;

Vu le décret exécutif n° 13-109 du 5 Joumada El Oula 1434 correspondant au 17 mars 2013 fixant les modalités de création et de fonctionnement de l'équipe de recherche ;

Vu le décret exécutif n° 16-176 du 9 Ramadhan 1437 correspondant au 14 juin 2016 fixant le statut-type de l'école supérieure ;

Vu le décret exécutif n° 18-95 du Aouel Rajab 1439 correspondant au 19 mars 2018 fixant les conditions et modalités de reconnaissance des diplômes d'enseignement supérieur étrangers ;

Vu le décret exécutif n° 18-263 du 8 Safar 1440 correspondant au 17 octobre 2018 fixant les conditions d'octroi de la tutelle pédagogique et les modalités de son exercice sur les établissements de formation supérieure relevant d'autres départements ministériels ;

Vu le décret exécutif n° 19-231 du 12 Dhou El Hidja 1440 correspondant au 13 août 2019 fixant les modalités de création, d'organisation et de fonctionnement des laboratoires de recherche ;

Vu le décret exécutif n° 21-50 du 14 Joumada Ethania 1442 correspondant au 28 janvier 2021 fixant les conditions et modalités d'obtention de l'habilitation universitaire ;

Décrète :

CHAPITRE 1er

DISPOSITIONS GENERALES

Article 1er. — Conformément aux dispositions des articles 16, 17 et 18 de la loi n° 99-05 du 18 Dhou El Hidja 1419 correspondant au 4 avril 1999, modifiée et complétée, portant loi d'orientation sur l'enseignement supérieur, le présent décret a pour objet de fixer le régime des études et de la formation en vue de l'obtention des diplômes de l'enseignement supérieur.

Art. 2. — Au sens du présent décret, il est entendu par :

— **Le domaine** : un ensemble cohérent de filières et de spécialités comprenant des connaissances théoriques et pratiques qui traduisent les champs de compétences de l'établissement d'enseignement supérieur.

— **La filière** : une subdivision d'un domaine de formation. Elle détermine à l'intérieur d'un domaine la spécificité de l'enseignement.

Une filière peut être mono ou pluridisciplinaire.

— **La spécialité** : une subdivision d'une filière. Elle précise le parcours de formation et les compétences à acquérir par l'étudiant.

— **Le parcours de formation** : un ensemble cohérent d'unités d'enseignement constituant un cycle de formation précis.

— **L'unité d'enseignement** : est constituée d'une ou de plusieurs matières dispensées sous toutes formes d'enseignement (cours, travaux dirigés, travaux pratiques, conférences, séminaires, projets, stages...). L'unité d'enseignement est mesurée en crédits en référence à un volume horaire semestriel nécessaire à l'acquisition des connaissances et au développement des compétences.

L'unité d'enseignement se décline en quatre (4) types :

• **L'unité d'enseignement fondamentale** : est un ensemble de matières cohérentes qui constitue la base du parcours de formation.

• **L'unité d'enseignement méthodologique** : est composée d'un ensemble de matières permettant à l'étudiant l'acquisition des savoirs et des savoir-faire en matière de recherche.

• **L'unité d'enseignement transversale** : est composée de matières permettant à l'étudiant l'acquisition d'une culture générale quel que soit le domaine de formation.

• **L'unité d'enseignement de découverte** : est composée d'un ensemble de matières permettant à l'étudiant de connaître d'autres disciplines lui permettant la mobilité, en cas de besoin.

— **La matière** : un programme pédagogique qui vise à atteindre les compétences nécessaires en terme de savoir et de savoir-faire définis dans les objectifs de l'unité d'enseignement le long d'un semestre d'études et dans le parcours-type à l'issue d'un volume horaire précis décliné en cours, travaux pratiques, travaux dirigés, conférences, séminaires, ateliers, projets, stages et mémoire.

— **Le crédit** : une unité de mesure des connaissances acquises calculée à partir du volume horaire hebdomadaire de la matière et en rapport avec l'importance de cette dernière dans le parcours de formation.

La valeur en crédits d'une unité d'enseignement est déterminée par rapport à la valeur totale fixée à trente (30) crédits par semestre d'études.

— **Le coefficient** : la valeur attribuée à l'unité d'enseignement (et aussi à la matière) en adéquation avec la charge de travail (crédit) nécessaire à l'acquisition des connaissances et au développement des compétences visées par l'unité d'enseignement (et aussi par la matière).

— **La compétence** : la capacité à acquérir les savoirs et les savoir-faire requis pour résoudre les problèmes liés à la matière dans l'unité d'enseignement.

— **Valorisation des acquis de l'expérience (V.A.E)** : une procédure à caractère pédagogique et scientifique établie par une commission spécialisée, composée d'enseignants de l'enseignement supérieur et de professionnels, à laquelle est assignée la mission d'étude et d'évaluation des années d'études et/ou des acquis professionnels obtenus après le diplôme de baccalauréat, ou le diplôme de licence permettant à son acquéreur, après approbation de l'organe scientifique de l'établissement d'enseignement supérieur concerné, de s'inscrire aux premier et second cycles.

— **L'annexe descriptive du diplôme** : un document annexé au diplôme de l'enseignement supérieur, comprenant des renseignements complets sur l'enseignement suivi par l'étudiant en vue de l'obtention d'un diplôme universitaire, et précisant les connaissances et les compétences acquises durant sa formation. Il indique, aussi, le classement du titulaire du diplôme dans sa promotion.

— **L'habilitation** : un arrêté signé par le ministre chargé de l'enseignement supérieur qui permet aux établissements d'enseignement supérieur d'assurer des formations supérieures dans les différents cycles.

— **L'offre de formation** : proposition d'un programme pédagogique exprimé en un programme de formation dans une spécialité donnée.

L'offre de formation vise la transmission de connaissances et de savoir en vue d'acquérir des compétences et des aptitudes définies.

— **L'équipe de formation** : l'équipe chargée de l'élaboration et de la mise en œuvre de l'offre de formation dans le domaine, la filière et la spécialité.

— **La formation en présentiel** : le mode de formation en temps réel qui se déroule au sein d'un établissement d'enseignement et de formation supérieurs en présence de l'étudiant aux différentes activités pédagogiques.

— **La formation à distance** : le mode de formation assuré en ligne via l'utilisation des technologies de l'information et de la communication, en mode synchrone ou asynchrone. Ce mode d'enseignement peut être soutenu par des regroupements périodiques en mode présentiel.

— **La formation en mode hybride** : le mode de formation hybride est une combinaison entre l'enseignement en présentiel, en temps réel et la formation à distance, en mode synchrone et/ou asynchrone.

— **La formation délocalisée** : il s'agit d'une formation habilitée au sein d'un établissement d'enseignement ou de formation supérieurs, et prise en charge par un autre établissement d'enseignement ou de formation supérieurs, dans les normes de qualité requises.

— **La formation en mobilité** : il s'agit d'une formation qui permet à un étudiant, régulièrement, inscrit dans un établissement d'enseignement et de formation supérieurs algérien, de poursuivre une partie de sa formation dans un/ou plusieurs établissements d'enseignement supérieur algériens, dans le cadre d'une convention de coopération inter-établissements.

La formation en mobilité peut être organisée, également, avec un ou plusieurs établissements étrangers d'enseignement supérieur dans le cadre d'une convention de coopération. Elle permet à l'étudiant de poursuivre une partie ou la totalité de sa formation dans un ou plusieurs établissements étrangers, conformément aux systèmes nationaux d'enseignement supérieur en vigueur dans les pays concernés.

Dans les deux cas de figure, les crédits acquis, relatifs aux unités d'enseignement, sont capitalisables et transférables.

— **La formation en alternance** : un mode de formation permettant d'élaborer un programme d'étude flexible, joignant les besoins professionnels de l'étudiant et les exigences de l'établissement d'enseignement et de formation supérieurs.

Art. 3. — La formation de premier cycle, de second cycle et de troisième cycle est définie dans une offre de formation inscrite dans un domaine de formation, filière et spécialité en adéquation avec les attentes de l'environnement socio-économique. Elle est proposée sous forme de parcours-type permettant à l'étudiant de choisir son parcours en tenant compte de ses aptitudes et de son projet professionnel personnel. La formation est sanctionnée par :

- le diplôme de licence pour le premier cycle ;
- le diplôme de master pour le second cycle ;
- le diplôme de doctorat pour le troisième cycle.

Art. 4. — Afin de répondre aux besoins du secteur socio-économique en capacités académiques, scientifiques et professionnelles et nonobstant les dispositions de l'article 5 du présent décret, la formation en premier et second cycles peut être organisée en un parcours de formation unifié et séquentiel en ingéniorat et en architecture.

Les études en ingéniorat sont sanctionnées par le diplôme d'ingénieur d'Etat et en architecture par le diplôme d'architecte.

Art. 5. — Le parcours de formation se décline en deux (2) types :

- le parcours de formation-type défini par l'équipe de formation ;

- le parcours de formation personnalisé défini par l'équipe de formation, selon le cas.

Les modalités d'application des dispositions du présent article sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 6. — Il est institué auprès du ministre chargé de l'enseignement supérieur une commission nationale d'habilitation des offres de formation.

La composition, l'organisation et le fonctionnement de la commission sont fixés par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 7. — La commission nationale d'habilitation est chargée :

Concernant l'habilitation des offres de formation du premier et du second cycles et de la formation en ingéniorat et en architecture :

- d'étudier les demandes d'habilitation et de renouvellement des offres de formation préalablement expertisées par les comités pédagogiques nationaux des domaines et des filières ;

- de vérifier le respect de la cohérence nationale des offres de formation conformément à la politique nationale de l'enseignement supérieur ;

- d'examiner le bilan annuel de la formation et de faire toute proposition susceptible d'en améliorer le rendement ;

- de contribuer à l'amélioration de la carte de formation universitaire ;

- de donner son avis sur la concordance des offres de formation par rapport aux besoins du secteur socio-économique.

Concernant l'habilitation de l'offre de formation du troisième cycle :

- d'examiner les demandes d'habilitation de l'offre de formation doctorale proposées par les établissements d'enseignement supérieur, en procédant, notamment à une évaluation de leurs capacités à organiser la formation doctorale ;

- de valider le nombre de places pédagogiques à pourvoir dans les différentes filières et spécialités, en fonction des capacités d'encadrement disponibles, des capacités de recherche possibles et du rendement de l'offre de formation habilitée ;

- d'évaluer le bilan annuel de la formation de troisième cycles et de faire toute proposition susceptible d'en améliorer le rendement.

L'arrêté d'habilitation précise l'établissement concerné, le domaine, la filière et la spécialité de la formation.

Art. 8. — Les conditions et les modalités de délivrance, de renouvellement ou de gel de l'habilitation, sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 9. — La nomenclature des domaines et des filières est fixée par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur, sur proposition des comités pédagogiques nationaux des domaines et des filières.

CHAPITRE 2

DU REGIME DES ETUDES DE PREMIER ET DE SECOND CYCLES

Section 1

Organisation de la formation de premier et de second cycles

Art. 10. — La formation dispensée en premier et second cycles en vue de l'obtention du diplôme de licence et du diplôme de master, est organisée en semestres, selon un mode d'enseignement en présentiel.

Cette formation se décline en domaines regroupant des filières, lesquelles sont réparties en spécialités ayant une finalité académique ou professionnalisante.

La formation comprend les unités d'enseignement suivantes :

- unités d'enseignement fondamentales ;
- unités d'enseignement méthodologiques ;
- unités d'enseignement transversales ;
- unités d'enseignement de découverte.

Les unités d'enseignement comprennent un enseignement obligatoire et peuvent aussi comprendre un enseignement optionnel.

Art. 11. — L'unité d'enseignement est évaluée par une note et est mesurée en crédits capitalisables et transférables.

Le crédit est capitalisable dès l'acquisition des connaissances et le développement des compétences, au terme d'un volume horaire global suivi d'une évaluation formative par le contrôle continu tout au long de la formation et/ou d'une évaluation sommative par un examen final en fin de formation.

Le nombre de crédits par unité d'enseignement est défini sur la base du travail pédagogique global requis pour obtenir l'unité concernée.

Nonobstant les dispositions des articles 14 et 19 du présent décret, le travail pédagogique global ainsi que le nombre de crédits de chaque unité d'enseignement sont déterminés par l'équipe de formation dans l'offre de formation, selon ses finalités et dans des proportions conformes aux standards universels.

Art. 12. — L'accès à la formation supérieure de premier cycle est ouvert aux candidats titulaires du diplôme de baccalauréat de l'enseignement secondaire ou d'un diplôme étranger reconnu équivalent.

La durée de la formation en vue de l'obtention du diplôme de licence, est fixée à trois (3) années, soit six (6) semestres.

Art. 13. — Lors de la dernière année d'études de premier cycle, une unité d'enseignement doit être consacrée à l'élaboration d'un mémoire de fin d'études, à la présentation d'un rapport de stage ou à la réalisation d'un exposé thématique en relation avec la formation.

Art. 14. — Le diplôme de licence est délivré par le ministre chargé de l'enseignement supérieur aux étudiants ayant satisfait à l'ensemble des conditions de scolarité et de progression pédagogique dans le parcours de formation suivi et justifiant de l'acquisition des cent quatre-vingts (180) crédits requis, soit trente (30) crédits par semestre.

Le diplôme délivré précise le domaine, la filière et la spécialité de la formation. Il est accompagné d'un document descriptif, désigné par « annexe descriptive », décrivant le parcours de formation suivi, les connaissances et les compétences acquises ainsi que le classement de l'étudiant dans sa promotion.

Les mentions et les caractéristiques des diplômes sanctionnant cette formation, les relevés de notes et les annexes descriptives sont définis par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 15. — L'accès à la formation supérieure de second cycle est ouvert aux candidats titulaires du diplôme de licence ou d'un diplôme étranger reconnu équivalent.

L'accès à la formation supérieure de second cycle est ouvert par voie de concours sur titre ou sur épreuves, dans la limite des places pédagogiques disponibles.

La durée de la formation en vue de l'obtention du diplôme de master est fixée à deux (2) années, soit quatre (4) semestres.

Art. 16. — L'accès à la formation supérieure dans les écoles supérieures n'assurant pas la formation en ingénierie et en architecture, est ouvert aux candidats titulaires du diplôme de baccalauréat de l'enseignement secondaire ou d'un diplôme étranger reconnu équivalent.

La formation dans ces écoles supérieures est dispensée sous forme d'un parcours unifié et séquentiel comportant une formation de base et une formation spécialisée. Cette formation est sanctionnée par un diplôme de master.

La durée de la formation en vue de l'obtention du diplôme de master est fixée à cinq (5) années, soit dix (10) semestres.

Art. 17. — L'accès au second cycle, assuré par certaines écoles supérieures, est ouvert aux candidats titulaires de diplômes universitaires en graduation.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par voie réglementaire.

Art. 18. — Les études en vue de l'obtention du diplôme de master doivent prévoir lors de la dernière année d'études, au moins, une unité d'enseignement dédiée, soit à l'élaboration d'un mémoire de fin d'études ou à la présentation d'un rapport de stage en relation avec la formation.

Art. 19. — Le diplôme de master est délivré par le ministre chargé de l'enseignement supérieur aux étudiants ayant satisfait à l'ensemble des conditions de scolarité et de progression pédagogiques dans le parcours de formation suivi.

Les étudiants des établissements d'enseignement supérieur, autres que les écoles supérieures, doivent justifier l'acquisition des cent vingt (120) crédits requis, soit trente (30) crédits par semestre.

Les étudiants des écoles supérieures citées à l'article 16 ci-dessus, doivent justifier l'acquisition des cent quatre-vingts (180) crédits requis durant la formation spécialisée, soit trente (30) crédits par semestre.

Le diplôme délivré précise le domaine, la filière et la spécialité de la formation. Il est accompagné d'un document descriptif, désigné par « annexe descriptive », décrivant le parcours de formation suivi, les modes de formation, les connaissances et les compétences acquises ainsi que le classement de l'étudiant dans sa promotion.

Les mentions et les caractéristiques des diplômes sanctionnant cette formation, les relevés de notes et les annexes descriptives sont définis par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 20. — Les modalités d'inscription et de réinscription à la formation citée aux articles de 10 à 19 ci-dessus, ainsi que les modalités d'organisation, d'évaluation et de progression sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Section 2

Organisation de la formation en ingénierie et en architecture

Art. 21. — La formation assurée par les établissements d'enseignement supérieur en ingénierie a pour objectif l'acquisition de compétences académiques, scientifiques et professionnelles à même de rendre le titulaire du diplôme d'ingénieur opérationnel au sein du secteur socio-économique.

Art. 22. — La formation assurée par les établissements d'enseignement supérieur en architecture a pour objectif l'acquisition des compétences académiques, scientifiques et professionnelles en conception, réalisation et validation d'œuvres architecturales dans les domaines de l'habitat, de l'urbanisme et des métiers de la ville et la protection du patrimoine architectural.

Art. 23. — L'accès à la formation en ingénierie et en architecture est ouvert aux candidats titulaires du baccalauréat de l'enseignement secondaire ou d'un diplôme étranger reconnu équivalent.

La durée de la formation en vue de l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat et du diplôme d'architecte est fixée à cinq (5) années, soit dix (10) semestres.

Art. 24. — Les études en vue de l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat et du diplôme d'architecte, doivent comporter ce qui suit :

- enseignements en sciences fondamentales ;
- enseignements en sciences appliquées ;
- enseignements dans d'autres sciences en relation avec la formation ;
- stages pratiques dans des unités de production ou de recherche.

Art. 25. — Les études en vue de l'obtention du diplôme d'ingénieur d'Etat et du diplôme d'architecte, doivent prévoir lors de la dernière année d'études, au moins, une matière d'enseignement dédiée, soit à l'élaboration d'un mémoire ou de projet de fin d'études ou à la présentation d'un rapport de stage en relation avec la formation.

Art. 26. — Le diplôme d'ingénieur d'Etat et le diplôme d'architecte est délivré par le ministre chargé de l'enseignement supérieur, aux étudiants ayant satisfait à l'ensemble des conditions de scolarité et de progression pédagogique dans le parcours de formation suivi.

Le diplôme délivré précise le domaine, la filière et la spécialité de la formation. Il est accompagné d'un document descriptif, désigné par « annexe descriptive », décrivant le parcours de formation suivi, les modes de formation, les connaissances et les compétences acquises ainsi que le classement de l'étudiant dans sa promotion.

Les mentions et les caractéristiques des diplômes sanctionnant cette formation, les relevés de notes et les annexes descriptives fixés au présent article, sont définis par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 27. — Les modalités d'inscription et de réinscription aux formations citées aux articles de 21 à 26 ci-dessus, ainsi que les modalités d'organisation, d'évaluation et de progression sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 28. — Sous réserve des dispositions des articles 12, 15, 16 et 23 du présent décret, les acquis d'expérience des titulaires du diplôme de baccalauréat d'enseignement secondaire ou d'un diplôme étranger reconnu équivalent, peuvent être valorisés en vue de l'accès au premier cycle de formation supérieure ou à la formation assurée par les établissements d'enseignement supérieur, en ingénierie et en architecture, ainsi qu'aux écoles supérieures.

Les acquis d'expériences des candidats titulaires d'un diplôme de licence ou d'un diplôme étranger reconnu équivalent, peuvent, également, être valorisés en vue de l'inscription au second cycle.

La valorisation des acquis d'expériences constitue une assistance aux candidats en vue de l'accès à l'une des filières ou des spécialités dans lesquelles l'inscription exige d'autres conditions en sus des diplômes demandés.

Les conditions et les modalités de valorisation des acquis d'expérience sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Section 3

La formation à distance selon le mode hybride, la formation en mobilité, la formation délocalisée et la formation en alternance

Art. 29. — En sus de la formation en présentiel, la formation de premier et second cycles et la formation en ingénierie et en architecture peuvent être organisées selon le mode de formation à distance en mode hybride, de formation en mobilité, de formation délocalisée et de formation en alternance.

L'habilitation des offres dans ces formations obéit aux mêmes procédures d'évaluation et de validation par les organes concernés, à l'instar de celles adoptées pour les offres de formation en présentiel.

Art. 30. — La formation à distance en mode hybride est à caractère national.

Elle est arrêtée par le ministre chargé de l'enseignement supérieur après validation par les organes habilités.

Les offres de formation à distance peuvent être élaborées et co-construites conjointement avec le secteur socio-économique.

Les conditions d'accès, les pièces constituant le dossier, les frais d'inscription ainsi que les modalités d'organisation et d'évaluation des études en formation à distance sont fixés par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 31. — Les établissements d'enseignement et de formation supérieurs habilités à dispenser des formations à distance, sont tenus d'assurer ces formations par le biais d'une plate-forme numérique.

Art. 32. — Les établissements d'enseignement et de formation supérieurs habilités contractent des conventions avec la structure chargée du suivi technique et de la gestion de la plate-forme numérique dédiée au mode de formation à distance pour assurer la formation à distance, et ce, tout au long de la durée de la formation.

Art. 33. — La formation en mobilité peut être organisée dans le cadre du partenariat avec un ou plusieurs établissements algériens ou étrangers d'enseignement supérieur, elle est couronnée par une co-diplômation entre les deux établissements ou une double diplômation pour chaque établissement.

Les modalités de délivrance du diplôme sont fixées dans la convention de partenariat entre les établissements concernés, après avis du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 34. — La formation délocalisée peut être initiée par un établissement d'enseignement supérieur, qui ne dispose pas de ressources humaines et/ou matérielles suffisantes. Cet établissement est dénommé établissement d'origine. La formation délocalisée est alors assurée par un autre établissement d'enseignement supérieur habilité, dénommé établissement d'accueil.

La formation délocalisée se déroule en totalité ou partiellement dans l'établissement d'accueil de l'étudiant ou dans son établissement d'origine. Le diplôme sanctionnant cette formation est délivré par l'établissement habilité.

Art. 35. — La formation délocalisée repose sur un partenariat, matérialisé par une convention, entre un établissement d'enseignement supérieur et un autre établissement d'enseignement supérieur, dénommé établissement d'accueil, dans lequel est dispensée la formation.

La convention est jointe au dossier de demande d'habilitation des offres de formation délocalisée.

Art. 36. — Les offres de formation en alternance, assurent l'élaboration d'un programme d'enseignement flexible qui combine entre les besoins professionnels de l'étudiant et les exigences de l'établissement d'enseignement et de formation supérieurs par une convention entre ce dernier et l'établissement partenaire.

Section 4

Habilitation des offres de formation du premier et du second cycles et la formation en ingénierat et en architecture

Art. 37. — Il est créé auprès du ministre chargé de l'enseignement supérieur un comité pédagogique national par domaine de formation et un comité pédagogique national par filière de formation.

Le comité est chargé principalement :

- d'assurer une veille pédagogique ;
- d'élaborer les canevas des offres de formation selon les spécificités de chaque domaine de formation ;
- d'établir pour chaque domaine, chaque filière et chaque spécialité de formation un référentiel d'unités d'enseignement que doit contenir une offre de formation ;
- d'expertiser et de se prononcer sur les programmes pédagogiques, la conformité et la qualité des programmes d'enseignement et de formation dans les spécialités du domaine de formation concerné ;
- de s'assurer de la concordance de l'offre de formation avec l'encadrement pédagogique, les infrastructures et les équipements mobilisés par l'établissement pour assurer la formation ;
- de veiller à la cohérence nationale de la formation conformément à la politique nationale de l'enseignement supérieur.

Le ministre chargé de l'enseignement supérieur peut solliciter le comité pour donner son avis sur toute autre question d'ordre pédagogique.

Les missions, la composition et le fonctionnement de chaque comité sont fixés par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 38. — L'habilitation des établissements d'enseignement supérieur à organiser des formations du premier et du second cycles et de la formation en ingénierat et en architecture est délivrée pour une durée de quatre (4) années renouvelable, par le ministre chargé de l'enseignement supérieur.

L'habilitation de la formation du premier et du second cycles et de la formation en ingénierat et en architecture est accordée, sur demande de l'établissement, après expertise du comité pédagogique national du domaine et du comité pédagogique national de la filière et approbation de la commission nationale d'habilitation.

Art. 39. — Dans le cas où l'habilitation n'est pas renouvelée, l'établissement concerné est tenu d'assurer la poursuite de la formation des étudiants régulièrement inscrits pour la préparation d'un diplôme sanctionnant la formation.

CHAPITRE 3

DE L'ORGANISATION DE LA FORMATION DE TROISIEME CYCLE

Section 1

Modalités d'accès à la formation de troisième cycle

Art. 40. — L'accès à la formation de troisième cycle est ouvert, par voie de concours national sur épreuves écrites, aux candidats titulaires, en plus du diplôme de baccalauréat, du diplôme de licence, du diplôme de master ou du diplôme d'ingénieur d'Etat, ou du diplôme d'architecte ou du diplôme de docteur vétérinaire et du diplôme sanctionnant un parcours de formation dont la durée est fixée à cinq (5) années assurée par les écoles normales supérieures (ENS), ou des diplômes étrangers reconnus équivalents.

Le concours est organisé par l'établissement d'enseignement supérieur habilité.

Les modalités d'organisation du concours d'accès à la formation de troisième cycle sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 41. — Les étudiants algériens titulaires, en plus du diplôme de baccalauréat, d'un diplôme de licence et d'un diplôme de master ou d'un diplôme d'ingénieur d'Etat ou d'un diplôme d'architecte ou d'un diplôme de docteur vétérinaire ou des diplômes étrangers reconnus équivalents sont soumis aux mêmes conditions d'accès au concours citées à l'article 40 ci-dessus.

Art. 42. — Les étudiants étrangers titulaires, en plus du diplôme de baccalauréat, d'un diplôme de licence et d'un diplôme de master, ou d'un diplôme d'ingénieur d'Etat ou d'un diplôme d'architecte ou d'un diplôme de docteur vétérinaire, délivré par un établissement d'enseignement supérieur algérien sont soumis aux mêmes conditions d'accès au concours citées à l'article 40 ci-dessus.

Les étudiants étrangers boursiers dans le cadre des programmes de coopération internationale, titulaires, en plus du diplôme de baccalauréat et d'un diplôme de licence et d'un diplôme de master, ou d'un diplôme d'ingénieur d'Etat ou d'un diplôme d'architecte ou d'un diplôme de docteur vétérinaire étranger reconnu équivalent, sont dispensés du concours d'accès à la formation de troisième cycle. Leur inscription doit s'effectuer sur la base de la décision de reconnaissance d'équivalence, dans l'une des filières mentionnées dans l'offre de formation.

Les places pédagogiques réservées à cette catégorie d'étudiants étrangers cités au paragraphe 2 ci-dessus, sont en hors quota des places pédagogiques fixées dans l'offre de formation.

Art. 43. — Les étudiants algériens titulaires, en plus du diplôme de baccalauréat, d'un diplôme de licence, d'un diplôme de magister, ou des diplômes étrangers reconnus équivalents avec, au moins, la mention « assez bien » peuvent s'inscrire directement en formation de troisième cycle. Ils sont dispensés du concours d'accès à la formation de troisième cycle.

Les places pédagogiques dédiées à cette catégorie d'étudiants sont en hors quota des places pédagogiques fixées dans l'offre de formation.

Section 2

De l'organisation de la formation de troisième cycle en vue de l'obtention du diplôme de doctorat

Art. 44. — La formation de troisième cycle a pour objectif de former aux métiers de l'enseignement et de la formation supérieurs, de la recherche-développement, de l'expertise et de l'encadrement de haut niveau dans les différents secteurs socio-économiques du pays.

Les études en vue de l'obtention du diplôme de doctorat traitent une thématique de recherche originale en intégrant, en permanence, les dernières innovations scientifiques et technologiques.

La formation de troisième cycle est délocalisée dans un département et adossée à un projet de recherche et à un ou plusieurs laboratoires de recherche.

La formation de troisième cycle est sanctionnée par le diplôme de doctorat, délivré par le ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 45. — La formation du troisième cycle, assurée par les établissements d'enseignement supérieur habilités, est habilitée pour une durée de trois (3) années par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur, après validation par la commission nationale d'habilitation de l'offre de formation de troisième cycle.

L'arrêté d'habilitation de l'offre de formation précise l'établissement concerné, le domaine, la filière, la spécialité de la formation et le nombre de places pédagogiques dédiées.

Art. 46. — L'offre de formation de troisième cycle doit être élaborée suivant des thématiques de recherche originales et récentes et doit être en relation avec :

- les programmes et les projets de recherche divers, nationaux et internationaux ;
- le projet de l'établissement.

Art. 47. — Les laboratoires de recherche auxquels est adossée la formation du troisième cycle bénéficient d'un financement d'appoint, dans le cadre du budget alloué à la recherche scientifique et au développement technologique, sans préjudice de la nécessité de sa prise en charge par l'établissement d'inscription.

La formation du troisième cycle peut être parrainée et soutenue par un financement ou par d'autres formes d'appui émanant d'organismes et d'établissements publics ou privés, de personnes morales de droit public ou privé ou de personnes physiques.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique.

Art. 48. — La durée de la formation en troisième cycle est fixée à trois (3) années consécutives.

Une dérogation pour une prolongation d'une (1) année supplémentaire, renouvelable une seule fois, peut être accordée après avis motivé du directeur de thèse et du comité de formation doctorale et sur proposition des organes scientifiques habilités de l'établissement.

Les deux (2) années supplémentaires de la formation font partie de la durée réglementaire de la formation du troisième cycle.

Art. 49. — Il est établi un carnet du doctorant permettant d'assurer le suivi de ses activités pédagogiques et scientifiques réalisées au cours de sa formation et est accompagné d'une charte de thèse, qui définit les droits et obligations des différents intervenants dans la formation de troisième cycle.

Le carnet du doctorant doit faire partie du dossier de soutenance de la thèse cité à l'article 60 du présent décret.

Le modèle du carnet du doctorant et de la charte de thèse est fixé par le ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 50. — La thèse est un document manuscrit suivi d'un exposé oral des travaux de recherche menés en vue de l'obtention du diplôme de doctorat. Elle est le résultat du travail d'un seul étudiant.

L'objectif d'une thèse, en vue de l'obtention du diplôme de doctorat, est de consacrer les capacités scientifiques du candidat à mener des travaux de recherche innovante et de contribuer de façon significative à la résolution de problèmes scientifiques, technologiques et/ou socio-économiques.

La thèse doit, nécessairement, apporter une contribution à l'avancement des connaissances ou conduire à des applications nouvelles.

Les exigences en matière de formation du troisième cycle permettent d'évaluer chez le doctorant, ses connaissances scientifiques, ses qualifications et son aptitude à mener à bien des travaux de recherche d'une façon autonome et des activités d'expertise et de développement.

Art. 51. — La thèse de doctorat peut être présentée sous forme d'un ensemble cohérent de travaux contenant des résultats scientifiques en relation avec le sujet traité.

Les modalités d'application du présent article sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 52. — Il est créé un fichier central des sujets de thèses de doctorat soutenues ainsi que des sujets en cours, par domaine, filière et spécialité, ouvert à la consultation publique.

Le sujet de thèse de doctorat est proposé par le directeur de thèse et soumis pour validation au comité de formation doctorale et aux organes scientifiques habilités, qui en apprécient sa qualité et sa conformité avec les axes de recherche prioritaires, avant qu'il ne soit proposé aux doctorants en première année de formation.

Le sujet fait l'objet d'un enregistrement dans le fichier central des sujets de thèses.

Art. 53. — Le document de thèse est rédigé en langue nationale. Il peut être rédigé dans une autre langue, après accord du directeur de thèse, et du conseil scientifique de l'établissement habilité.

Art. 54. — Le dossier de soutenance de la thèse est accompagné, lors de son dépôt pour évaluation, d'un résumé de la thèse et des mots-clés en langue nationale et dans deux langues étrangères de renommée scientifique établie.

Art. 55. — Le doctorant qui, dans le cadre de ses travaux de recherche, a accès à des informations qualifiées de privées, de confidentielles ou à diffusion restreinte, s'engage à ne pas utiliser ces informations dans sa thèse sauf en cas d'obtention d'une autorisation écrite de l'institution concernée avant le dépôt de la thèse.

Art. 56. — Le doctorant peut, pour des motifs scientifiques et de recherches, dans le cadre d'un protocole d'échange et de coopération, être autorisé à poursuivre une partie de ses travaux de thèse auprès d'un établissement de recherche autre que l'établissement d'inscription.

Art. 57. — Le directeur de thèse de doctorat doit être un enseignant chercheur ou chercheur permanent de rang magistral.

Le directeur de thèse suit régulièrement l'état d'avancement des travaux de recherche du doctorant et en fait un rapport chaque année au comité de formation doctorale concerné de l'établissement.

Art. 58. — La thèse peut être préparée dans le cadre d'une cotutelle internationale.

La cotutelle internationale de thèse est matérialisée par une convention signée entre un établissement algérien d'enseignement supérieur et un établissement étranger d'enseignement supérieur conformément à la législation et à la réglementation en vigueur.

La cotutelle internationale de thèse est sanctionnée par une seule soutenance reconnue par les deux établissements concernés.

Art. 59. — Le doctorant inscrit dans un établissement d'enseignement supérieur algérien peut s'inscrire, dans le cadre d'une thèse en cotutelle internationale, dans un établissement d'enseignement supérieur partenaire étranger de renommée scientifique établie.

Le doctorant inscrit dans un établissement d'enseignement supérieur étranger de renommée scientifique établie, et dont le sujet de thèse s'inscrit parmi les axes de recherche de priorité nationale, peut s'inscrire dans un établissement d'enseignement supérieur algérien partenaire dans le cadre de la cotutelle internationale de thèse.

L'inscription en cotutelle internationale de thèse doit se faire au courant des trois (3) premiers semestres de la formation de troisième cycle.

Art. 60. — La soutenance de la thèse de doctorat ne peut avoir lieu qu'au terme de la troisième année d'inscription.

Le dossier de soutenance est déposé auprès des services administratifs concernés, qui le soumettent aux organes scientifiques pour évaluation.

La demande de soutenance de la thèse est recevable sur la base d'un dossier de soutenance et d'une grille de soutenabilité de la thèse.

Le dossier de soutenance et la grille de soutenabilité sont fixés par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 61. — La soutenance fait partie de l'évaluation de la thèse, elle a pour objectif de confirmer l'authenticité de la thèse et de vérifier les connaissances et les aptitudes scientifiques du candidat et sa capacité à défendre sa thèse.

Le candidat, à l'issue de la soutenance et suite aux délibérations du jury, est déclaré admis ou ajourné.

L'admission ouvre droit à la mention « honorable » ou à la mention « très honorable ». Le candidat se voit conférer le titre de docteur.

Art. 62. — Les modalités d'organisation de la formation de troisième cycle, de préparation de la thèse de doctorat et de sa soutenance, sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 63. — Les travaux scientifiques réalisés par le doctorant dans le cadre de sa thèse de doctorat appartiennent de droit à l'établissement d'inscription habilité, celui-ci pouvant en disposer librement, à moins qu'il n'y renonce expressément au profit du doctorant.

Les inventions pouvant résulter des travaux effectués dans le cadre d'une thèse de doctorat et répondant aux conditions de brevetabilité, au sens des articles 17 et 18 de l'ordonnance n° 03-07 du 19 juillet 2003 susvisée, appartiennent à l'établissement habilité, dans lequel le candidat s'est inscrit et a utilisé les moyens et effectué ses travaux de recherche.

Art. 64. — Toute usurpation, falsification de résultats ou fraude en relation avec les travaux scientifiques contenus dans la thèse, dûment constatée pendant ou après la soutenance et confirmée par les organes habilités, expose son auteur à l'annulation de la soutenance et/ou au retrait du titre de docteur et du diplôme acquis, sans préjudice des sanctions prévues par la législation et la réglementation en vigueur.

Art. 65. — La formation de troisième cycle peut être organisée sous forme d'« école doctorale ».

L'école doctorale est un regroupement d'établissements d'enseignement supérieur et de recherche scientifique, liés par des objectifs communs.

Les modalités d'organisation et de fonctionnement de l'école doctorale sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'enseignement supérieur.

CHAPITRE 4

DISPOSITIONS TRANSITOIRES ET FINALES

Art. 66. — Les étudiants régulièrement inscrits en post-graduation spécialisée, à la date d'effet du présent décret, peuvent poursuivre leur formation et demeurent régis par les dispositions du décret exécutif n° 98-254 du 24 Rabie Ethani 1419 correspondant au 17 août 1998 susvisé. A la fin de la formation, il leur sera délivré le diplôme de post-graduation spécialisée.

Art. 67. — Les candidats régulièrement inscrits en deuxième post-graduation, à la date d'effet du présent décret, peuvent poursuivre leur formation dans le cadre des dispositions du décret exécutif n° 98-254 du 24 Rabie Ethani 1419 correspondant au 17 août 1998 susvisé. A la fin de la formation, il leur sera délivré le diplôme de doctorat en sciences.

Les étudiants cités à l'alinéa ci-dessus, ne peuvent soutenir la thèse de doctorat qu'après, au moins, quatre (4) inscriptions consécutives. Une seule inscription supplémentaire peut être autorisée.

Une sixième (6) inscription peut aussi être exceptionnellement accordée au candidat sur avis motivé du conseil scientifique ou pédagogique concerné.

Le candidat peut soutenir sa thèse à tout moment au terme de l'année d'inscription.

Art. 68. — Les candidats régulièrement inscrits en formation de deuxième post-graduation, à la date d'effet du présent décret, peuvent s'inscrire dans les mêmes filières en vue de l'obtention du diplôme de doctorat au sens du présent décret selon les modalités fixées par le ministre chargé de l'enseignement supérieur.

Art. 69. — La formation en sciences médicales et en sciences vétérinaires et les diplômes la sanctionnant, demeurent régis par les textes réglementaires en vigueur.

La formation assurée par les écoles normales supérieures (ENS), demeure régie par les textes réglementaires en vigueur.

Art. 70. — Le décret n° 71-219 du 25 août 1971, modifié et complété, portant organisation du régime des études en vue du diplôme d'ingénieur, le décret n° 72-190 du 3 octobre 1972 portant organisation du régime des études en vue du diplôme d'architecte, le décret exécutif n° 98-254 du 24 Rabie Ethani 1419 correspondant au 17 août 1998, modifié et complété, relatif à la formation doctorale, à la post-graduation spécialisée et à l'habilitation universitaire, à l'exception des dispositions relatives aux étudiants cités aux articles 66, 67 et 68 ci-dessus, et le décret exécutif n° 08-265 du 17 Chaâbane 1429 correspondant au 19 août 2008 portant régime des études en vue de l'obtention du diplôme de licence, du diplôme de master et du diplôme de doctorat, sont abrogés.

Art. 71. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 5 Dhou El Kaâda 1443 correspondant au 5 juin 2022.

Aïmene BENABDERRAHMANE.